



جده في : ٠٦/٠٣ / ١٤٤٤ هـ
الموافق : ٢٧/١٢ / ٢٠٢٢ م

السادة / جمعية رضوان الاهلية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: خطاب تعيين

بناءً على قرار الجمعية بخصوص تعيين مكتبنا للقيام بأعمال المراجعة لجمعيتكم عن العام المالي ٢٠٢٢م نعرض فيما يلي لمفهوم الأعمال والخدمات المنوط بمكتبنا تقديمها لجمعيتكم الموقرة عن مراجعة حسابات الجمعية وذلك وفق ما تم الاتفاق عليه .

نطاق العمل :

إن مهمتنا كمراجعين خارجيين لجمعيتكم هو إصدار تقرير عن رأينا حول القوائم المالية والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للأعوام المذكورة والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المهمة ، وما إذا كانت تعبر بعدالة عن المركز المالي للجمعية ومدى إتباعها للنظام الأساسي للجمعية وإمسك الدفاتر والمعمول بهما في المملكة العربية السعودية. وتتمثل أهداف مراجعتنا في الوصول إلى تأكيد معقول عنا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.



سوف نقوم بالمراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وهذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات المهنية. وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لراينا. ونعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. ومع ذلك فسنقوم بإبلاغكم كتابة بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرية، سنكون مطالبين بلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فنسكون مطالبين بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

وبسبب القيود الملازمة للمراجعة، إضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية، فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه يتمثل في أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط للمراجعة وتنفيذها بشكل سليم وفقا لمعايير المراجعة.



إذا كانت مسؤوليتنا كمراجعين حسابات هي ابداء الرأي على القوائم المالية فإن مسؤولية إدارة الجمعية إعداد القوائم المالية وكافة الإفصاحات والمعلومات المالية المتعلقة بها تقع على الإدارة . وفي هذا المجال فإن الإدارة تكون مسؤولة أيضاً عن اختيار السياسات المحاسبية السليمة التي ستطبق وتطبيق نظم للتحكم والرقابة الداخلية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها وتمتع بدرجة معقولة . وإن كانت ليست مطلقة - احتمال حدوث الأخطاء والمخالفات والتي يكون لها تأثير مادي واضح على القوائم المالية .

ونحن على ثقة أن توفر لنا الإدارة كافة السجلات والمستندات والمعلومات والإيضاحات التي نحتاج إليها لأغراض المراجعة، وأن تضعها تحت تصرفنا خلال فترة المراجعة. إن تعاون الإدارة معنا بتوفير السجلات والمستندات والمعلومات في التوقيت المناسب يعتبر عاملاً مهماً يمكننا من إصدار تقاريرنا في التاريخ المحدد، وكجزء من عملية المراجعة التي نقوم بها قد نطلب مصادقات مكتوبة، بشأن التأكيدات المقدمة لنا .

هذا وعلى أي الأحوال سيتم إجراء مراجعتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة يقررون ويفهمون أنهم يتحملون المسؤولية عما يلي:

أ- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية .

ب- الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ.

ج- تمكيننا مما يلي:

١- الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة أنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى.

٢- المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.

٣- الوصول غير المقيد إلى الأشخاص داخل المنشأة الذين نرى أنه من الضروري الحصول منهم على أدلة المراجعة. وكجزء من أية مراجعتنا، سنطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة تقديم مصادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المقدمة لنا فيما يتعلق بالمراجعة ونتطلع إلى التعاون التام من جانب منسوبي جمعيتكم أثناء المراجعة.

الزيارات :

سنتكون الزيارات لإنهاء أعمال المراجعة وذلك عقب انتهاء المحاسبين لديكم من إقفال وإعداد ميزان المراجعة والموازن التحليلية (وذلك نظراً لطبيعة أعمال المراجعة الخارجية لا تتم إلا في حال اكتمال عمل المحاسبين بالإدارة المالية). وعلى أن يتم هذا الإجراء بصفه شهرية أو ربع سنوية أو بحسب ما يتم الاتفاق عليه مع الإدارة المالية بالجمعية وبفلس القواعد المشار إليها أعلاه في الأعوام المالية التالية حال التعاقد مضا.

التقارير:

إن تقاريرنا تتمثل في القوائم المالية المدققة للجمعية وخطاب الإدارة (إن وجد) والذي يتضمن ملاحظتنا وتوصياتنا لتلافي الأخطاء إن وجدت وتطوير العمل المالي بالجمعية.



الأتعاب والمداد :

الأتعاب :

تكون اتعاب مراجعة واعتماد القوائم المالية وعمل القرار الزكاة والايضاح بموقع وزارة التجارة عن العام المالي ٢٠٢٢ م مبلغ ١٦,١٠٠ (سنة عشر الف ومائة ريال) شاملة ضريبة القيمة المضافة.

المداد :

٥٠% عند التعاقد .

٥٠% عند تسليمكم ممودة القوائم المالية .

إذا تطابقت الترتيبات المذكورة أعلاه مع متطلباتكم وإذا كانت الشروط المذكورة مقبولة لديكم ، نرجو التكرم بالتوقيع على النسخة الثابتة من هذا الخطاب في المكان المخصص لذلك وإعلته إلينا .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير ...



مكتب
علي شاهر المستحي
محاسبون ومراجعون قانونيون
رقم (٣٧٠)

الشروط الموضحة في هذا الخطاب مقبولة لدينا وعلى هذا نوافق
جمعية رضوان الاهلية

الاسم : محمد بن نايف المهدي

الوظيفة : المدير التنفيذي للمجمع

التوقيع :

الختم :

